



مجلة الليبية

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية

- ◆ صور وأساليب الفساد المالي والإداري في الجهات الحكومية والشركات العامة.
- ◆ تقدير دالة الطلب على النقود في ليبيا بإستخدام نموذج ARDL
- ◆ أثر استخدام التطبيقات الهاتفية المصرفية علي رضا العملاء
- ◆ أبعاد التوجه الاستراتيجي وأثرها علي تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي .
- ◆ أهمية تحويل التكاليف الصناعية غير مباشرة وأثرها على قرار التسعير.
- ◆ مدى تطبيق المعيار رقم (1) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي .
- ◆ قياس سوق الأوراق المالية الليبي.

العدد
الخامس عشر
سبتمبر
2022

العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022

مجلة الليبية
لعلوم الإنسانية والتطبيقية



مجلة الليبية للعلوم من الإنسانية في التطبيقية

مجلة الليبية لعلوم الإنسانية والتطبيقية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجامعة الليبية لعلوم
الإنسانية والتطبيقية

فهرس محتويات
العدد الخامس عشر

ص	الباحث	البحث أو الدراسة
9	د. عبد الحميد إبراهيم معتوق أ. رضا ضو سالم ميلود	إمكانية تبني أساس القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية).
34	د. عبد الحميد إبراهيم معتوق أ. رجب منصور الفرجاني	أهمية تحويل التكاليف الصناعية غير المباشرة وأثرها على قرار التسعير (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في ليبيا).
63	د. نجيب سالم بيوض أ. د. أحمد خليفة الأزيد	تقييم مقررات ومناهج التعليم المحاسبي في مرحلة البكالوريوس من وجوه نظر أعضاء هيئة التدريس المحاسبي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس.
86	د. محمد محمد أبو عقرب د. محمد الشارف أحمد	صور وأساليب الفساد المالي والإداري في الجهات الحكومية والشركات العامة.
113	د. مصطفى خليفة بلقا سم الجبیر	قياس سوق الأوراق المالية الليبية.
132	د. ناصر محمد عبد الله النويiri	أثر استخدام التطبيقات الهاتفية المصرفية على رضا العملاء (دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية).
161	محمد سليمان عبيد محمود أحمد دنف د. أحمد احمد دنف	تقدير دالة الطلب على النقود في ليبيا باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من 1970 إلى 2019.
204	أ. صبري علي عصمان أ. د عبد الفتاح البوري	أداء التوجيه الاستراتيجي وأثره على تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي (دراسة ميدانية على الجامعات والكليات المعتمدة - طرابلس).
241	د. أبو عجيلة علي ميرة	استخدام الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي.
275	أ. عبد الحميد حسين ميلاد أ. علي بشير الزين	مدى تطبيق المعيار رقم (1) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (الخاص بالرایحة للأمر بالشراء بالصرف الليبي الإسلامي).
292	د. رمضان أبو عجيلة سلامة د. إبراهيم علي احمدوة	مدى استخدام معايير الجودة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا (دراسة عملية على مدارس مراقبة تعليم عين زاده بطرابلس).
1	Hamida M. Aburounia Abdulraof Al-Zerti	Sustainable Development when Becomes a Culture: Islamic 5Rs Paradigm for Environmental Sustainability.



تقييم مقررات ومناهج التعليم المحاسبي في مرحلة البكالوريوس

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المحاسبي
في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

(**)

أ.د. أحمد خليفة الأربد

(*)

د. نجيب سالم بيوض

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم واستكشاف المهارات والخبرات اللازم اكتسابها من قبل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل والتي ينبغي أن يتم تحصيلها وفقاً للمناهج والمقررات التعليمية المحاسبية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيان وزعت على 56 عضواً من هيئة التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس في شهر مارس وابريل من سنة 2022، واسترجع منها 52 استبياناً صالحة للاستخدام في التحليل الإحصائي. وبعد تحليل إجابات الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: والمقررات والمناهج التعليمية التي يتم تدريسها لخريجي المحاسبة في مرحلة البكالوريوس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة طرابلس لا تكسبهم المهارات والخبرات اللازم، والمقررات والمناهج التعليمية التي تدرس لخريجي المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تعانى العديد من المشكلات العلمية، لا يتم استخدام التعليم الإلكتروني من بين الوسائل المتاحة لتعليم الطلاب، باستثناء الفصل الأول في الدراسة الذي طُبع في فترة جائحة كورونا. وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: إعادة النظر بشكل كامل في والمقررات والمناهج الدراسية بما يتواافق ويناسب مع اكتساب المهارات والخبرات اللازم التي تدرس لخريجي قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ينبغي أن يتم دراسة سوق العمل ومتطلباته بحيث تتناسب هذه والمقررات

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم المحاسبة، جامعة طرابلس.

(**) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم المحاسبة، جامعة طرابلس.

والمناهج التعليمية لخريجي قسم المحاسبة مع هذه المتطلبات، ينبغي أن تسعى المؤسسات التعليمية من خلال التعاون مع الجامعات العربية والدولية ونظمت الأعمال المختلفة من أجل تطوير المقررات والمناهج العلمية وفقاً لأسس علمية واضحة ومناسبة لطلبة البكالوريوس في الجامعات الليبية.

الكلمات الافتتاحية: المقررات والمناهج التعليمية - المهارات - الخبرات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

المقدمة:

ابوزريدة (2001، ص 5) يعتبر علم المحاسبة من العلوم الحديثة التي ساهمت في تطوير الحياة الاقتصادية وأنشطة الأعمال على المستوى العالمي. وقد أصبح هذا العلم مجالاً هاماً من مجالات التخصص في الجامعات والمؤسسات التعليمية وذلك لأهمية وضرورة الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة في الحياة الاقتصادية المعاصرة. وتتمثل الخدمات المحاسبية على وجه الخصوص في تقديم المعلومات المالية عن نشاط المشروعات. وتقدير إدائها وأوضاعها وتعتبر البيانات المحاسبية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في المشروعات ومنع الائتمان إليها وتخفيض وإدارة اعمالها. والاشراف والرقابة على نشاطها. وفرض الضرائب على أرباحها. وهي قرارات تتخذ في مختلف مستويات الاقتصاد القومي. ولذلك فإن البيانات المحاسبية عن أي مشروع تهم العديد من الأطراف المرتبطة مصالحها بالوضع المالي للمشروع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولكي تكون البيانات المحاسبية مفيدة في اتخاذ قرارات سليمة يجب أن يتم إعدادها على أساس علمية وموضوعية تراعي حاجة مستعملها للبيانات وطبيعة عمليات المشروع والقواعد والمعايير المهنية المتعارف عليها في تجميع البيانات المحاسبية. واستخلاص نتائجها وعرضها في التقارير والقوائم المالية التي تقدمها المحاسبة. وهذه الأمور هي محور اهتمام علم المحاسبة المالية.

والتعليم المحاسبي يعتبر من اهم الركائز الاساسية التي تعتمد عليها الانظمة والممارسات المحاسبية. لذا فان اي قصور في مكوناته سوف ينعكس سلبا على ممارسة مهنة المحاسبة. ومن تم على المعلومات المحاسبية كما يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة الى جانب العديد من

الاختصاصات الأخرى. وتأتي هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة المحاسبية وال الحاجة المستمرة والدائمة للعمل المحاسبي. ومن هنا فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة وإن هذا الاهتمام يتحقق من خلال توافر الأسس الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف وعلىه يجب أن يكون التعليم المحاسبي نظاماً يتكون من أشخاص يمكن تعيينهم لممارسة العمل المحاسبي ومناهج علمية يتم تقييمها وتطويرها وبالتالي اشخاص مؤهلين وقدرين على ممارسة العمل المحاسبي. وبالتالي يجب إحداث تطورات مستمرة على مناهج وأساليب التعليم المحاسبي وخاصة تلك التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالأخص في المراحل الجامعية.

مشكلة الدراسة:

المحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على كثير من الأمور الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي. كما أنها علمٌ ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعروفة مصنفة لها مادتها العلمية التي يمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن. وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس الحياة العملية وفق خصوصية تتصل بها وبنعمتها بازرة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة. وفي سبيل الوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة. كان لا بد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكademية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة والناشرة عن التطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة.

وتكون مشكلة الدراسة في أن المناهج و المقررات التعليمية المحاسبية التقليدية في الجامعة لا تكسب الخريجين المهارات المطلوبة والتي تواكب تطورات المهنة من استخدام مهارات اللغة الانجليزية ومهارات الحاسوب والتي تهدف إلى تدريب الطالب على استخدام جداول العمل الالكترونية والتي تعتبر مهمة لأغراض التخطيط والتحليل والتطبيقات العملية مثل اعداد التقارير المالية والتشغيلية واعداد الموازنات التخطيطية وكذلك عدم اعتماد الجامعة على التدريب الميداني وذلك من خلال التعرف على المشاكل المحاسبية وكيفية معالجتها في الواقع العملي.

هدف الدراسة:

تحدف الدراسة إلى فهم واستكشاف واقع التعليم المحاسبي في جامعة طرابلس والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى مواكبته للتغيرات العلمية المعاصرة وتلبية متطلبات سوق العمل ومن ثم

(2) أسلوب التكرار (الدراسة).

(3) اختبار One ple وقد تم استخدام واء

الإجراءات التي تقر جودة التعليم المعايير كما تهدف إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطوير مناهج التعليم المعايير في ليبيا.

أهمية الدراسة:

نتائج هذه الدراسة يستفيد منها عدة فئات بالإضافة للطلبة وأرباب سوق العمل كما توفر الدراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس معلومات على قدر كبير من الأهمية يمكن توظيفها في تطوير المناهج والمقررات والبرامج التعليمية لقسم المحاسبة وذلك في اتجاه يُمكّنها من الاستجابة لمتطلبات العصر من حيث المعارف والمهارات والخبرات التي يجب أكسابها للخريج، وبحيث يكون قادراً على التكيف مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها بعد تخرجه..

فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية:

المناهج والمقررات التعليمية المعايير تزود الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل.

الفرضية البديلة:

المناهج والمقررات التعليمية المعايير لا تزود الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل.

منهجية الدراسة:

تم إجراء دراسة ميدانية من خلال صحفة استبيان صممته لهذا الغرض. لبيان أراء المشاركين في الدراسة، والذين لهم علاقة مباشرة بموضوع هذه الدراسة. ومن ثم تحليل النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة.

الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل أن يتم تحقيق الهدف من هذه الدراسة فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من أجل استخدامه في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات الموزعة على أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، حيث أستطيع الباحث استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- (1) اختبار الفاکرونباخ من أجل قياس ثبات فقرات الاستبيان.

2) أسلوب التكرار (القيم والنسب المئوية) والمتosteات الحسابية من أجل معرفة وتفسير متغيرات الدراسة.

3) اختبار Test-T Sample One من أجل اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 65% وقد تم استخدام واعتماد مقياس لكريت الخماسي (Likert).

الجدول (1)

مقياس لكريت الخماسي

القيمة التربوية	الدرجة العيارية	الدرجة الوصفية	النسبة	التقييم
1	من 1 إلى أقل من 1.79	غير موافق بشدة	20% -34.99%	ضعيف
2	1.80 إلى أقل من 2.59	غير موافق	35%-51.99%	متوسط
3	2.60 إلى أقل من 3.49	محايد	52%-67.99%	جيد
4	3.50 إلى أقل من 4.19	موافق	68%-83.99%	جيد جدا
5	4.20 فأكثر	موافق بشدة	%84 فأكثر	ممتاز

مجتمع الدراسة:

بما ان الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم المناهج ومقررات التعليم المحاسبي في مرحلة البكالوريوس في قسم المحاسبة. جامعة طرابلس فان مجتمع الدراسة يتمثل في اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة طرابلس القارين خلال فترة الدراسة والمباشرين لأعمالهم في الكلية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس بالفصل الدراسي ربيع 2022.

الدراسات السابقة:

■ دراسة الكيلاني (2000)

تناولت الدراسة دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وذلك من خلال تحديد مدى ملائمة التعليم المحاسبي لاحتياجات التنمية فيها، وأشارت الدراسة الى ان التعليم العالي في مجال المحاسبة يعتمد على المنهجية المقررة والمحاضرات الفصلية ويركز على اعداد الطالب لغرض الامتحانات دون تنمية مهاراته على التحليل الانتقادي والتفكير المستقل.

■ دراسة الدالي (2003)

هذه الدراسة هدفت للتعرف على واقع التعليم الحاسبي في ليبيا ودورها في تطوير ورفع كفاءة الطلبة والخريجين بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها أن المناهج التعليمية هي أكثر عناصر التعليم الحاسبي مساهمة وتأثيراً في رفع كفاءة الطلبة والخريجين.

■ دراسة أبو فارس (2007)

تناول واقع التعليم الحاسبي المهني في ليبيا بهدف النظر في امكانية تطويره من الاعتماد على برامج التعليم العالي المحاسبي المهني الذي يتبعه الاتحاد الدولي للمحاسبين وبالاعتماد على نتائج الدراسات التي اجريت وتم استقراء بعض اسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها ضعف مناهج التعليم الحاسبي وتقلدية أساليب التدريس وعدم وجود فترة للتدريب العملي، كما تم طرح متطلبات برنامج التعليم المحاسبي المهني المعياري في ثلاثة محاور و هي: مناهج التعليم المهني – أساليب التدريس – الخبرة العملية، وتم وضع مقترنات و توصيات اللجنة التعليمية بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

■ دراسة الفطيمي (2010)

هدفت إلى تحديد أهم المهارات وخبرات التي يجب أن يكتسبها خريج المحاسبة عند دخوله للمهنة حتى يكون ناجحاً في عمله وتم التأكيد على أن نوعية وجودة الخريجين وصقلهم بهذه المهارات لا يتم إلا من خلال تحسين العناصر الأساسية للنظام التعليمي المحاسبي والمتمثلة في المناهج وطرق التدريس ومعايير قبول الطلاب كما تناولت الدراسة الحاجة إلى تغيير استراتيجيات التعليم الحاسبي – المهارات اللازمة لسوق العمل – تحسين فعالية التعليم.

■ دراسة Alfatiemy (2012)

هدفت الدراسة إلى دراسة تصورات خريجي المحاسبة في ليبيا فيما يتعلق بأساليب التدريب التي يمارسها معلمو المحاسبة الليبيون في فصولهم الدراسية ومدى كفاية موارد التعليم والتعلم في الجامعات الليبية. كشفت النتائج أن الخريجين في مجال المحاسبة ابلغوا عن تطبيق عالي المستوى للطرق التي تركز على المعلمين وعلى الأساليب التي تركز على المتعلمين في الجامعات

علاوة على ذلك أشار خريجو المحاسبة في هذه الدراسة إلى عدم كفاية الموارد التعليمية حيث ان طرق التدريس هذه تحتاج الى بعض الموارد الخاصة مثل اجهزة الكمبيوتر المحمولة والانترنت وما الى ذلك فان نقص هذه الموارد سيعيق استخدام هذه الاخ التدريسية.

■ دراسة شهيلة وآخرون (2013)

حول تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المعاصر ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وخريجي اقسام محاسبة الجامعات وخلصت الدراسة إلى أن مناهج التعليم المعاصر في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل حيث بينت النتائج وجود عدد من العناصر من شأنها ان تزيد الفجوة بين التعليم المعاصر ومتطلبات سوق العمل كان اهمها انعدام وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية واهتمام المناهج المحاسبية المعتمدة التي تتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المعاصر.

■ دراسة دمنهوري (2013)

هدفت الدراسة الى معرفة الاسباب التي تؤدي الى عدم الملاءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ومعرفة المهارات التي يجب ان تكتسبها الجامعة وتوصلت الدراسة الى ان اهم الاسباب التي تؤدي الى عدم الملاءمة هي زيادة عدم الملتحقين بالتعليم الجامعي وعدم كفاءة الارشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين الى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وعدم تطوير المناهج وعدم إيجاده خريجي الجامعات لغة الإنجليزية وأوصت الدراسة بالابتعاد عن اسلوب التقليد واستخدام اساليب جديدة.

■ دراسة مطر وآخرون (2015)

هدفت الدراسة إلى معرفة الاهمية النسبية لمساقات العملية المحاسبية التي يدرسها خريجو المحاسبة من حيث تزويده بالمعرف والقدرات وتوصلت نتائج الدراسة الى ان اساليب التدريس المتتبعة حاليا هي اساليب تقليدية بالنسبة لما تم عرضه في الاطار النظري ونتائج وجهات النظر بين ارباب العمل والخريجين الذين التحقوا بالعمل حديثا وان المناهج في برامج المحاسبة نادرا ما يتم تطويرها لتتواكب مع تطورات سوق العمل ويتم التركيز على التأهيل التخصصي واغفال

علاوة على ذلك أشار خريجو المحاسبة في هذه الدراسة إلى عدم كفاية الموارد التعليمية حيث ان طرق التدريس هذه تحتاج الى بعض الموارد الخاصة مثل اجهزة الكمبيوتر المحمولة والانترنت وما الى ذلك فان نقص هذه الموارد سيعيق استخدام هذه الاخ التدريسية.

■ دراسة شهيلة وآخرون (2013)

حول تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهاه نظر اعضاء هيئة التدريس وخريجي اقسام محاسبة الجامعات وخلصت الدراسة إلى أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل حيث بينت النتائج وجود عدد من العناصر من شأنها ان تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل كان اهمها انعدام وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية واهمال المناهج المحاسبية المعتمدة التي تتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي.

■ دراسة دمنهوري (2013)

هدفت الدراسة الى معرفة الاسباب التي تؤدي الى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ومعرفة المهارات التي يجب ان تكتسبها الجامعة وتوصلت الدراسة الى ان اهم الاسباب التي تؤدي الى عدم المواءمة هي زيادة عدم الملتحقين بالتعليم الجامعي وعدم كفاءة الارشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين الى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وعدم تطوير المناهج وعدم إيجاده خريجي الجامعات لغة الإنجليزية وأوصت الدراسة بالابتعاد عن اسلوب التقليد واستخدام اساليب جديدة.

■ دراسة مطر وآخرون (2015)

هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية النسبية لمساقات العملية المحاسبية التي يدرسها خريج المحاسبة من حيث تزويد المعرفة والقدرات وتوصلت نتائج الدراسة الى ان اساليب التدريس المتبعة حاليا هي اساليب تقليدية بالنسبة لما تم عرضه في الاطار النظري ونتائج وجهات النظر بين ارباب العمل والخريجين الذين التحقوا بالعمل حديثا وان المناهج في برامج المحاسبة نادرا ما يتم تطويرها لتتواءم مع تطورات سوق العمل ويتم التركيز على التأهيل التخصصي واغفال

الجوانب الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمارسة الأخلاقية للمهنة وتبين أن أساليب التدريس المتبعة تقليدية ولا تفي بأغراض المحاسبة الحديثة وتبين أن فترة التدريب غير كافية لتأهيل المحاسب من الجوانب العملية.

■ دراسة محمد فتح الإله (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة التعليم المحاسبي للجامعات السودانية على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة وبيان مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واستراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين واقتراح بعض الاجراءات التي قد تساهم في تطوير مناهج وطرق التعليم المحاسبي وتحديثها في الجامعات السودانية وتوصلت النتائج إلى أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية توفر إلى حد كبير متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة مع وجود بعض أوجه القصور وضعف التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

■ دراسة عجيلة وقنبع (2016)

حول التعرف على مدى مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية قدرات ومهارات طلبة المحاسبة بالجزائر بالإضافة لمعرفة مدى قدرة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي في التأثير على مهارات طلبة المحاسبة وتوصلت إلى أن التعليم المحاسبي الإلكتروني ساهم في سرعة وصول المعلومات وزيادة التفاعل بين الطلبة في حجرة الدراسة بالإضافة إلى زيادة سرعة الحصول على المعلومة والمساعدة في حل مشكلات المحاسبة بطرق مبدعة إلا أن استخدام هذا الأسلوب من التعليم يعاني من مشكلات مادية وفنية وأوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بإنشاء دورات تدريبية عند استخدام الوسائل التكنولوجية في مجال التعليم المحاسبي ودخول البرامج الإلكترونية المحاسبية في الواقع المهني ضمن المناهج المحاسبية.

■ دراسة ابو غالبة وآخرون (2017)

حول معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من أن التعليم المحاسبي بالدول النامية يواجه بشكل عام وليبيا بشكل خاص العديد من التحديات والمشكلات ومن بين مظاهر تلك التحديات ومشكلات القصور في جودة مخرجات التعليم المحاسبي في ليبيا ومدى

ملائمتها لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية وخلصت هذه الدراسة ان القضايا المرتبطة بضعف استخدام الوسائل التقنية وعدم وجود المكتبة العلمية الجيدة وغياب التعاون المستمر بين الأكاديميين والمهنيين كانت من اهم المعوقات التعليمية التي ادت الى القصور في جودة مخرجات التعليم المحاسبي في ليبيا كما ان المكانة المتواضعة لمهنة المحاسبة في ليبيا وندرت المعايير المحاسبية المحلية وغياب الجمعيات المحاسبية المهنية كانت من بين المعوقات المهنية التي ساهمت في تدني مستوى التعليم المحاسبي وقد اشارت نتائج الدراسة ايضا الى ان عدم وجود سوق مالي نشط وتدني مستوى التعليم العام بالدولة والقصور في الاهتمام باستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية كانت من بين المعوقات الثقافية والاقتصادية التي ساهمت في تعرت تطوير التعليم المحاسبي واوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم المادي الكافي لتوفير امكانيات ملائمة لمؤسسات التعليم المحاسبي في ليبيا والاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وتوفير الحوافز المادية وحتمهم على الانخراط في البرامج التدريبية والأنشطة المستمرة بالإضافة الى متابعة وتقدير اداء ما يكلفون به من انشطة وعمل اووصت الدراسة أيضا على ضرورة الاهتمام بتطوير المناهج المحاسبية بما يتناسب وطبيعة البيئة الليبية والاستفادة من التجارب السابقة للدول التي تتشابه مع خصائص البيئة الليبية بالإضافة إلى تضمين المناهج و المقررات الدراسية الموضوعات الحديثة التي تتناسب والتغيرات المستمرة المرتبطة بالاقتصاد والسوق المحلية والدولية

■ دراسة راشون (2017)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على استخدام شبكات الانترنت الاجتماعية في التعليم المحاسبي وعلى تنمية قدرات طلبة تخصص المحاسبة و تأهيل طلبة المحاسبة علميا و مهنيا و تطوير المناهج الدراسية للتعليم المحاسبي لكي تلائم متطلبات سوق العمل و توصلت الدراسة الى ان المناهج الدراسية للتعليم المحاسبي يؤدي الى تنمية مهارات الطلبة و الى تأهيلهم علميا و مهنيا و استخدام الشبكات الاجتماعية يؤدي الى تنمية مهارات الطلبة و الى تأهيلهم علميا و مهنيا و تكنولوجيا بما يلائم سوق العمل و أيضا توصلت الدراسة الى ان المناهج الدراسية للتعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية لا تؤدي لتزويد المحاسبين الخريجين بمهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

■ دراسة المحدلي وآخرون (2019)

هذه الدراسة هدفت إلى معرفة مدى ملائمة التعليم الم哈سي في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل من خلال دراسة فعالية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولي (AACSB) على كفاءة مخرجات اقسام المحاسبة اشارت النتائج إلى وجود علاقة بين مخرجات التعليم المحسبي ومتطلبات سوق العمل وجود علاقة بين تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وكفاءة مخرجات اقسام المحاسبة وجود علاقه بين فعالية تطوير المناهج عند تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ورفع كفاءة الخريجين كما ان المناهج الحالية قادرة على اكساب الخريج بعض المهارات المهنية.

نستخلص مما سبق ان هناك العديد من الدراسات التي تناولت قضايا ومشاكل التعليم المحسبي في ليبيا وبينت نتائجها أنه يعاني قصوراً واضحاً في العديد من مقومات وعناصر وبرامج التعليم المحسبي التي حتماً ستتعكس نهايتها على جودة مخرجاته وبالرغم من ان هذه الدراسات قد تناولت تقديم جمل القضايا المتعلقة بالتعليم المحسبي. كتقييم المناهج والمقررات الدراسية المهارات والقدرة الشخصية والمهنية لطلاب المحاسبة. وتقييم أداء أعضاء التدريس. ومتطلبات العملية التعليمية من البنية التحتية الا انها اغفلت المشاكل والقضايا التي حالت دون التطور وتحسين التعليم المحسبي في ليبيا بالرغم من الحاجة الملحة لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم دليل مادي جديٍّ حول هذه المعوقات التي تحول دون تطوير التعليم المحسبي في ليبيا.

الإطار النظري

المنهج الدراسي:

يعتبر المنهج الدراسي من المواضيع التربوية المهمة؛ لأنه أساس التربية، كما أنه يمثل جانباً متميزاً في الدراسات التربوية القديمة والحديثة، وسبب ذلك أنه يستخدم كأداة مجتمعية ودولية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها لبناء المجتمع، وتحقيق الخطط التنموية الشاملة على المدى الطويل والقصير، وهو وسيلة لتشكيل وتقويم سلوكيات أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل؛ لأنه يزود الطلبة بالمفاهيم والحقائق التي تحفظهم على البحث والاستمرارية في طلب العلم والتعلم، كما أنه يحد من ظاهرة الاعتماد على النقل والتقليل وقد أخذ المنهج الدراسي مجموعة من التعريفات

بناءً على اختلاف آراء ووجهات نظر الكتاب والباحثين، فمنهم من اعتبره خطة مكتوبة، ومنهم من اعتبره مجموعة من المواد التي يدرسها التلاميذ.

تعريف المنهج الدراسي:

▪ مصطفى، (2000، ص14) المنهج الدراسي هو مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم

والأفكار في صورة مواد دراسية كما عرفه بأنه مجموعة الموضوعات الدراسية التي تقدمها المدرسة لتلامي في مادة معينة في صف دراسي معين.

▪ خميس، (2010، ص21) عرف منهج المواد الدراسية المنفصلة بأنه مجموعة من المقررات التي

يتناول كل مقرر منها موضوعاً معرفياً في نطاق تخصص واحد يتحدد بمجموعة الحقائق والمفاهيم والمعاني والأفكار المقررة على صفات معينة في مرحلة دراسية معينة.

إن المنهج الحديث هو جميع الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة إلى التلاميذ داخل الفصل أو

خارجه وفق أهداف محددة وتحت قيادة سليمة لتساعد على تحقيق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية.

ويُعرف أيضاً بأنه: كل الخبرات التربوية التي تتضمنها المدرسة أو الهيئة أو المؤسسة تحت

إشراف ورقابة وتوجيه معين.

أهمية دراسة المناهج:

تمكّن مادة المناهج الأستاذ من معرفة أهداف العملية التعليمية، وكيفية صياغة هذه الأهداف بطريق

إجرائيّة. يعني أن تكون أهدافاً سلوكية تصف الأداء المتوقع أن يصبح المتعلم قادراً عليه بعد الانتهاء من دراسة

برنامج معين ومادة المناهج تلقي الضوء على كيفية اختيار المحتوى والخبرات التعليمية والمعايير الازمة لذلك،

وتلقي المناهج الضوء على كيفية توفير الخبرات التعليمية وتنظيمها تنظيماً فعّالاً يجعل الطلاب يبدئون من أول

يوم في الدراسة المرور في خبرات قليلة تناسبهم ثم يزداد عدد الخبرات المناسبة المختارة تدريجياً مع نمو الطلاب

حتى تشمل كل اليوم الدراسي طوال العام الدراسي. وعلاوة على ذلك فدراسة المناهج تساعده الأستاذ على

اختيار طرق التدريس المناسبة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة. وتزيد معرفة الأستاذ بالوسائل التعليمية

المناسبة التي تساعده على تحقيق الأهداف. وأيضاً تمكّن مادة المناهج أستاذ المستقبل من التعرف على أسس

وأساليب التقويم لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة التي يتضمنها المنهج. وكذلك نقاط

القوة والضعف لهذا المنهج حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة. (فؤاد، 2001، ص6).

المعلم وإمكانياته
يختلف بعض

■ المنهج
هو مجموعة من المواد والمقررات الدراسية التي يدرسها الطالب من المدرس المتخصص بالمادة أو المقرر الدراسي، وهو عبارة عن مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي يتلقاها الطالب في الدراسات على هيئة مواد دراسية، إلا أنَّ هذا المفهوم واجه مجموعة من المأخذ، وأهمها تركيز المادة الدراسية على النواحي العقلية، وإهمال النواحي المرتبطة بالنمو سواء كانت جسمية، أو اجتماعية، أو انفعالية و التركيز على

الذى يتعدى
■ المنهج
رسالة إتقان المادة الدراسية حيث أصبح تحقيق هذا الإنقان ضرورة لا بد منها بغض النظر عن تأثيرها في حياة الطالب. عدم التنوع في طرق التدريس والوسائل التعليمية المختلفة المستخدمة في الدروس وأساليب التقويم.

جوانب أ
يختلف أ
■ المنهج
عدم مراعاة الفروقات الفردية والقدرات الذهنية والعقلية بين الطلبة.

فيها تح
وطبيعة
الاتجاه
المختلفة
مميزة

المفاهيم المرتبطة بالمنهج الدراسي: المفهوم التقليدي للمنهج الدراسي:

هو مجموعة من المواد والمقررات الدراسية التي يدرسها الطالب من المدرس المتخصص بالمادة أو المقرر الدراسي على هيئة مواد دراسية، إلا أنَّ هذا المفهوم واجه مجموعة من المأخذ، وأهمها تركيز المادة الدراسية على النواحي العقلية، وإهمال النواحي المرتبطة بالنمو سواء كانت جسمية، أو اجتماعية، أو انفعالية و التركيز على فسالة إتقان المادة الدراسية حيث أصبح تحقيق هذا الإنقان ضرورة لا بد منها بغض النظر عن تأثيرها في حياة الطالب. عدم التنوع في طرق التدريس والوسائل التعليمية المختلفة المستخدمة في الدروس وأساليب التقويم.

الأثار السلبية المترتبة على الأخذ بالمفهوم التقليدي للمنهج:

1) أثار متعلقة بالمادة الدراسية.

2) أثار متعلقة بالمعلم.

3) أثار متعلقة بالتلميذ.

4) أثار متعلقة بالنشاط المدرسي والحياة المدرسية.

5) أثار متعلقة بالبيئة.

أنواع المنهج الدراسي ومستوياته:

■ المنهج الدراسي المأمول:

هو المنهج الذي يحلم به المسؤولون والتربويون بمعنى أنه عند التفكير في ماذا نقدم لأبنائنا وبناتنا في مرحلة تعليمية؟ ما، وكيف نقدمه لهم؟ تتسابق طموحات المربى والمُسؤول إلى أُبلٍ وأعظم ما يمكن تقديميه لأبنائِه، ويحلم أن تصل المدرسة إلى أعلى مستوى في العالم.

■ المنهج الدراسي المكتوب:

عندما تبدأ عمليات تحطيط المناهج، تتكثف الأحلام السابقة لترتبط بأرض الواقع: حيث الإمكانات المحدودة، والكثافة في الفصول، ونوع المعلم، ومستوى التلاميذ وبيناتهم. ويتنازل المخطط عن بعض أحالمه؛ ليضع مناهجه يمكن تحقيقها على أرض الواقع. ويحدد لها الأهداف، ويخير المحتوى وينظمها، ويقترح أساليب التنفيذ والوسائل والأنشطة، وكذلك أساليب التقييم، ويصبح «المنهج» معداً للتنفيذ.

■ المنهج الدراسي المنفذ:

يتحول المنهج المكتوب في هذه المرحلة إلى شيء حتى يدب بالحركة والنشاط في شكل إعداد للكتاب المدرسي وأدلة المعلم، ويُخطط المعلم لدروسه، ويُعدُّ وسائله، ويقف مع التلاميذ ليدرس وهنا تتدخل شخصية

المعلم وإسكاتاته وقدراته بالإضافة إلى النظام المدرسي والإمكانات المتاحة. لتحول المنهج إلى شيء آخر، يختلف بعض الشيء عما كان مخططًا.

■ **المنهج الدراسي الذي يتعلمته التلميذ:**

وهو مختلف عن كل ما سبق؛ حيث تتدخل قدرات التلاميذ وميولهم واهتمامهم بمادة ما أكثر أو أقل من غيرها، كما تتدخل أنماط التعلم وسرعته والفرق الفردية بين التلاميذ. ونتيجة لذلك مختلف «المنهج» الذي يتعلمته التلميذ عن «المنهج» الذي قدمه المعلم.

■ **المنهج الدراسي الذي يقيسه الامتحان:**

وتتأتى أساليب التقييم والامتحانات لتركيز على بعض الجوانب، وقد لا تركز بالقدر نفسه على جوانب أخرى. والامتحان هنا هو سيد الموقف التعليمي، وما يأتي في الامتحان يعبر عن «منهج خامس» مختلف أيضًا عما سبق.

■ **المنهج الدراسي الحديث**

يشمل المنهج في الفلسفة التقديمية أنواع النشاط التي يقوم الطالب بها. أو جميع الخبرات التي يمرون فيها تحت إشراف المؤسسة التعليمية ويتجهون منها سواءً أكان ذلك في داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها. وطبيعة المنهج الذي يجعله مرنًا مرونة الحياة نفسها. فالمنهج ليس خطة مفصلة يقدمها الكبار، بل يقتصر على الاتجاهات العامة في الدراسة مع إرشادات عامة عن كل وجه من أوجه نشاط الطلبة وعن أنماط الخبرات المختلفة وطرق اختيارها وتنظيمها.

■ **مميزات المنهج الحديث:**

(1) يعتمد المنهج المدرسي على المعايير التعليمية التي تناسب مع التطورات في بيئة التعليم المدرسي.

(2) كما أن المنهج يعمل على تزويذ الطلاب بكل المعلومات الرئيسية والهامة حول موضوع المادة الدراسية.

(3) كما أن المعلومات التي توجد في المنهج ترتبط بمراجعة مصادر موثقة.

(4) كما أنه يتميز أيضًا بأنه منظم بطريقة صحيحة تعمل على مساعدة توصيل المعلومات إلى الطالب بكل سهولة.

(5) تراعي أيضًا الأسئلة والنقاشات التي توجد في المادة الدراسية، وتراعي أيضًا الفروق الفردية بين الطلاب.

(6) تساعده في عملية توضيح الأفكار التي تتضمن المادة الدراسية، وذلك بالاعتماد على الشرح المفصل لها.

ويتميز المنهج الحديث عن المنهج القديم بما يلي: (أحمد إبراهيم قنديل، 2010، ص 16)

1) ظهور فكرة الأهداف التربوية، والإيمان بها كموجه للعمل في المدرسة. وكذلك محاولة ترجمة الأهداف إلى مواقف ومناشط تعليمية.

2) أصبحت المواد الدراسية وسيلة لتحقيق أهداف تربوية محددة وليس غاية في حد ذاتها.

3) لم يعد يقتصر محتوى المنهج على المعلومات، ولكن ظهرت العناية بالمهارات والميول والاتجاهات وغيرها من جوانب مهمة في إغاء الشخصية المتوازنة المتకاملة.

4) لم تعد مهمة الأستاذ مجرد تلقين وإبلاغ معلومات لطلبه، بل اتسعت هذه المهمة إلى إغاء قدرات التفكير ومراعاة الفروق الفردية الموجودة بين الطلاب وظهرت طرائق تدريس كثيرة كل منها يسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية.

5) ارتبطت الدراسة إلى حد كبير بالبيئة المحيطة بالمؤسسة التعليمية، وأصبح هناك تفاعل إيجابي بين المؤسسة والمنزل.

6) ظهرت فكرة التقويم الشامل لجميع جوانب الشخصية، فأصبح كثير من المربين ينادي بضرورة قياس ونمو الطلاب في تواهي وجدانية وسلوكية كثيرة بجانب النمة المعرفية.

وعليه فإن المفهوم الحديث للمنهج يوجه الانتباه إلى ضرورة تحقيق أسمى أهداف التربية. وهو تخريج المواطن الصالح قادر على الإنتاج وحل المشكلات، بل والتطوير والتجدد. وفي نفس الوقت يزرع المعرفة العلمية المتوارثة عبر الأجيال في عقول الطلاب.

المنهج الرسمي والمنهج الخفي:

إن المؤسسة التعليمية كمؤسسة تربوية تحمل مسؤولية تربية الطلاب بحكم وظيفتها، وأن وظيفتها الأساسية تنفيذ المنهج أي تهيئة المناسب من الخبرات سواء داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها. ولكن ومن المؤكد أن كل مؤسسة لديها منهجان:

1) منهج رسمي ومخطط ومعرف به.

2) ومنهج آخر غير رسمي وغير مخطط أي منهج خفي.

المنهج الرسمي: وهو المنهج المنظم والمخطط له من قبل الوزارة والذي يدرس على التلاميذ، تحت إشراف وتوجيه المدرسة.

المنهج الخفي: وهو المنهج الموازي أو الغير المكتوب أو غير الرسمي أو غير المدروس.

المقرر المدرسي:

أن المقرر المدرسي هو عبارة عن تلك المادة الدراسية التي توجد فيها مجموعة كبيرة من المعلومات وأيضا الحقائق والمفاهيم، والتي يتم اختيارها بكل عناية من قبل عدد كبير من الخبراء في كل مجال من تلك

المجالات المعروفة، كما انهم يعملون على تنظيمها بشكل كبير، وتلك الطريقة تستهدف المتعلمين للاكتساب الكثير من المعرف والمعلومات وأيضاً الحقائق العلمية، حتى تستطيع ان تقوم بتحقيق النمو الشامل لهم. والمقرر الدراسي هو تلك المواد الدراسية التي يتولى المتخصصون إعدادها، ويقوم أيضاً التلاميذ بدراستها، وذلك إما عن طريق محتوى المنهج، وهو نفسه المعروف باسم المقررات الدراسية ويكون على شكل بعض الموضوعات الدراسية التي تم اختيارها وتنظيمها لفئة معينة من المتعلمين، كما إنها تشرف على المدرسة وعلى تدريسها للمتعلمين ولكن بتنفيذ من قبل المعلم فقط.

المهارات اللازم توافرها في التعليم المحاسبي لمارسة المحاسبة:

تقع على عاتق الجامعات والمؤسسات المحاسبة فيها، مسؤولية إكساب الطلبة مهارات تساعدهم على ممارسة المهنة بدقة وموضوعية، ومن أهم هذه المهارات كما أورد الحبيطي (2003، ص 11-13) التالية:

- (1) مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشكلات.
- (2) مهارات الاتصال والتواصل.
- (3) مهارات اكتشاف المعلومات البيئية.
- (4) احتراف المهنة بأخلاقياتها المتعارف عليها.
- (5) الدافع على استمرارية التعليم مدى الحياة.
- (6) مهارات التعامل مع الظروف الصعبة.
- (7) معلومات فنية حول مهنة المحاسبة، وعلومها كالمراجعة، والضرائب، والتوثيق واصدار التقارير.

الدراسة العملية:

مجتمع وعينة الدراسة:

تقوم الدراسة بإبراز وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المحاسبة في بقسام المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من أجل توضيح دور المناهج والمقررات التعليمية في المحاسبة لتزويد الخريجين بكافة المهارات والخبرات الازمة والتي يتطلبها سوق العمل. ويكون مجتمع الدراسة مما هو موضح بالجدول (2).

الجدول (2)

مجتمع الدراسة

النسبة	العدد	البيان
1. العينة:		
100%	56	مجتمع الدراسة
92.85%	52	عينة الدراسة
2. المؤهل العلمي:		
32.7%	17	ماجستير
67.3%	35	دكتوراه

تدريس م
التي يحتل
ثبات أدا

التالي :

إلى قيم
تشمل مج
المختارة
اختبار

لمقياس
نتائج
فرض
المناهج
عليها
عليه
كان
المتغيرة
أن
والخ
الدرا
المواه

3. الدرجة الوظيفية:		
23.05%	12	مساعد محاضر
23.05%	12	محاضر
19.2%	10	أستاذ مساعد
21.2%	11	أستاذ مشارك
13.5%	7	أستاذ
4. عدد سنوات الخبرة:		
7.7%	4	أقل من 5 سنوات
7.7%	4	من 5 - 10 سنوات
84.6%	44	أكثر من 10 سنوات
92.85%	52	اجمالي العدد والنسبة لعينة الدراسة النهائية

من خلال الجدول (2) يتضح أن عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة بلغت 56 قائمة استبيان على أعضاء هيئة تدريس المحاسبة بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، في حين بلغ العدد الإجمالي لعينة الدراسة النهائية المستلمة 52 قائمة استبيان (92.85% من إجمالي مجتمع الدراسة المستهدف التي وزعت عليه جميع الاستبيانات) استلمت من أعضاء هيئة تدريس المحاسبة، ولم يتم استلام عدد 4 قوائم استبيان (7% من مجتمع الدراسة المستهدف و 7.7% من عينة الدراسة النهائية). من خلال الجدول (2) يتضح أيضاً أن عدد 17 عضو هيئة تدريس في مجال المحاسبة (32.7% من عينة الدراسة) يعتبرون من حملة الماجستير، وأن عدد 35 عضو هيئة تدريس في مجال المحاسبة (67.3% من العينة) من حملة الدكتوراه.

أما ما يخص الدرجة الوظيفية بالنسبة لعينة الدراسة فإن الدراسة تشير إلى أن عدد 12 عضو هيئة تدريس (23.05% من عينة الدراسة) هم يمتلكون وظيفة محاضر مساعد، وكذلك عدد 12 عضو هيئة تدريس (23.05% من عينة الدراسة) يعملون تحت مسمى الوظيفي محاضر. أما بالنسبة للذين يعملون تحت مسمى وظيفة أستاذ مساعد فإن عددهم يبلغ 10 أعضاء هيئة تدريس (19.2% من عينة الدراسة) وعدد 11 عضو هيئة تدريس (21.2% من عينة الدراسة) أستاذ مشارك، وعدد 7 أعضاء هيئة تدريس (13.5% من عينة الدراسة) يعملون تحت مسمى أستاذ.

وأما ما يخص عدد سنوات الخبرة تشير الدراسة إلى أن عدد 4 (قيم التكرارات) أعضاء هيئة تدريس والنسب المئوية أن 7.7% من عينة الدراسة لديهم خبرات أقل من 5 سنوات، وأن عدد 4 أعضاء هيئة تدريس والنسب المئوية 7.7% من عينة الدراسة لديهم خبرات ما بين 5 - 10 سنوات، وأن عدد 44 عضو هيئة تدريس ونسبة لهم المئوية تعادل 84.6% من عينة الدراسة لديهم خبرات أكثر من 10 سنوات الدراسة.

ما سبق نستخلص أن هذا التنوع في المؤهلات العلمية وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية لعينة الدراسة يفيد الدراسة من حيث تنوع الآراء والأفكار والآدراك، وقد يفيد أيضاً في أن جميعها ملمة بنسبة كبيرة بأهمية

تدريس مفردات المناهج والمقررات التعليمية في مجال المحاسبة، ودورها في تزويد الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبتها سوق العمل.

ثبات أدلة الدراسة:

من أجل التتحقق من مدى ثبات أدلة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي

التالي:

الجدول (3)

معامل الثبات (اختبار ألفا كرونباخ)

العمر	المتغيرات	العدد	اختبار ألفا كرونباخ
89.5%	المهارات والخبرات اللازمة التي تحتويها المناهج والمقررات التعليمية في مجال المحاسبة.	21	

باستعراض قيمة ألفا كرونباخ الموضحة في الجدول (3) نجد أنها تجاوزت 89% وبذلك فهي تشير إلى قيم ثبات واتساق داخلي بدرجة عالية بين أفراد عينة الدراسة فيما بينها، وهذا يدل على أن العينة المحددة تمثل مجتمع الدراسة المراد قياسه، وتلبي متطلبات وأهداف الدراسة، وبالتالي يمكن استنتاج أن عينة الدراسة المختارة مناسبة لتحقيق أغراض الدراسة.

اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية واختبار Test-T Sample One وفقاً لقياس (ليكرت) من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات، وكذلك مناقشة نتائجه مع نتائج الدراسات السابقة:

فرضية الدراسة:

المناهج والمقررات التعليمية المحاسبية تزود الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبتها سوق العمل.

من خلال الجدول (4) يتضح أن التوزيع النسيجي لجميع فقرات متغيرات الدراسة التي قمت الموافقة عليها تتراوح ما بين 1.9% و 42.3% أما التوزيع النسيجي لجميع فقرات متغيرات الدراسة التي لم يتم الموافقة عليها تتراوح ما بين 3.8% و 57.7% في حين أن التوزيع النسيجي لجميع فقرات متغيرات الدراسة التي كانت محابدة تراوحت ما بين 3.8% و 32.7% ومستوى الدلالة لكل الفقرات هو 0.000، كما ظهر المتوسط العام لجميع فقرات متغيرات الدراسة المتعلق بفرضية الدراسة لعينة الدراسة بلغ 2.43 وهو يدل على أن عينة الدراسة لا تتوافق على أن المناهج والمقررات التعليمي المحاسبي تقوم بتزويد الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبتها سوق العمل. والدليل هو أن أغلب المشاركين والذين بلغوا أكثر من 60% من عينة الدراسة أجابوا بعدم الموافقة على العبارات الموزعة في قائمة الاستبيانات، وأكثر الفقرات أهمية والتي لم يتم الموافقة عليها تحصلت على تقييم متوسط حسب مقياس (ليكرت) المستخدم في هذه الدراسة هي الفقرات:

(79)

الفقرة 1. يتم تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المقررات الدراسية، نسبة المشاركين 63.4%، المتوسط الحسابي 2.42 والفقرة 2. يتم استخدام الحاسوب في العملية التعليمية، نسبة المشاركين 73.1%， المتوسط الحسابي 2.06 والفقرة 6. حجم المقررات الدراسية تناسب مع السعة الزمنية في الحاضرة والفصل الدراسي، نسبة المشاركين 1.83 والفقرة 9. من ضمن المقررات الدراسية إجراء بحث تخرج يوجه نحو المشكلات العلمية، نسبة المشاركين 61.5%， المتوسط الحسابي 2.37 والفقرة 12. المقررات الدراسية كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل، نسبة المشاركين 59.6%， المتوسط الحسابي 2.52 والفقرة 13. لا يتم الاعتماد في تدريس المقررات الدراسية لطلاب على أسلوب التقين والملخصات، نسبة المشاركين 57.7%， المتوسط الحسابي 2.54 والفقرة 14. يتم توفير المراجع الحديثة الخاصة بعلوم الحاسبة بشكل دوري، نسبة المشاركين 69.2%， المتوسط الحسابي 2.15 والفقرة 15. المراجع العلمية المعد من خالها المقررات الدراسية والمتوفرة في مكتبة الكلية تلي الطموحات المنشودة في تنمية قدرات الطلاب التعليمية، نسبة المشاركين 75%， المتوسط الحسابي 2.08 والفقرة 16. يتم تطوير المقررات العلمية بشكل دوري كلما دعت الحاجة إلى ذلك، نسبة المشاركين 71.2%， المتوسط الحسابي 2.17 والفقرة 17. تتمي المقررات الدراسية الحاسبية المهارات السلوكية والشخصية ومهارات التعامل مع الآخرين، نسبة المشاركين 59.7%， المتوسط الحسابي 2.40 والفقرة 19. يتم تبادل المعلومات حول المقررات الدراسية ومحتوياتها مع الجامعات العربية والعالمية، نسبة المشاركين 71.1%， المتوسط الحسابي 2.04 والفقرة 20. يتم التعاون مع منظمات الأعمال المختلفة من أجل التعرف على احتياجاتها فيما يتعلق بالمواصفات المطلوب توافرها في خريجي قسم المحاسبة، نسبة المشاركين 75%， المتوسط الحسابي 1.96 والفقرة 21. يتم التركيز على فكرة إعداد مخرجات جاهزة لسوق العمل عن طريق توجيه الطلاب للتدريب الميداني في منظمات الأعمال قبل تخرجهم، نسبة المشاركين 76.9%， المتوسط الحسابي 1.94.

من ناحية أخرى، القليل من المشاركين في عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس ما نسبتهم ما بين 20% في أكثر التقديرات و40% في أقل التقديرات والذين تحصلوا على تقدير جيد حسب الجدول الموضح في الجدول (1) والجدول (4)، أجابوا بنسبة موافقة لا تزيد عن متوسطات حسابية بلغت 3.12، 2.63، 3.08، 3.12، 2.69، 2.83، 2.85، 2.63 على التوالي، والقرارات التي تمت الموافقة عليها هي: الفقرة 3. يتم التركيز بشكل أساسي على الحالات العملية في تدريس المقررات الدراسية، والفقرة 4. ليس هناك تكرار في مفردات المقررات الدراسية مع المقررات الأخرى، والفقرة 5. المقررات الدراسية التي يتم تقديمها للطلاب تعطي فهم أعمق لتخصصات المحاسبة، والفقرة 7. حجم المقررات الدراسية تناسب وقدرات الطلاب العلمية، والفقرة 8. المقررات الدراسية

تنمي التفكير والتحليل المنطقي والنقد لدى الطلاب، والفقرة 10. يتم إعداد المقررات المحاسبية وفق لخطة علمية محددة ومعايير موضوعة مسبقاً، والفقرة 11. المقررات الدراسية تؤهل الطلاب لسوق العمل المهني المطلوب، والفقرة 18. يتم استخدام ما يعرف بالتعليم الإلكتروني من بين الوسائل المتاحة لتعليم الطلاب.. وهو يدل على وجود نقص واضح في تدريس وتقديم المهارات والخبرات الازمة التي ينبغي ان يكتسبها الخريجين لاستخدامها في سوق العمل.

جدول (4) يحوي نتائج التحاليل الإحصائية حول رأي أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في جامعة طرابلس حول المعرف والمهارات المطلوب ان يكتسبها الخريجين وفق متطلبات سوق العمل:

جدول (4)

نتائج التحاليل الإحصائية

المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة	النكرارات حسب النسبة المئوية %						المتغيرات
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
2.42	0.0	-	17.3	19.2	51.9	11.5	1. يتم تدريس مهارات الاتصال وكتابية التقارير ضمن المقررات الدراسية.	
2.06	0.0	1.9	7.7	17.3	40.4	32.7	2. يتم استخدام الحاسوب في العملية التعليمية.	
3.12	0.0	7.7	34.6	25	26.9	5.8	3. يتم التركيز بشكل أساسى على الحالات العملية في تدريس المقررات الدراسية.	
2.63	0.0	1.9	26.9	17.3	40.4	13.5	4. ليس هناك تكرار في مفردات المقررات الدراسية مع المقررات الأخرى.	
3.12	0.0	1.9	42.3	26.9	23.1	5.8	5. المقررات الدراسية التي يتم تقديمها للطلاب تعطي لهم اعلى تخصصاتها المحاسبية.	
1.83	0.0	-	5.8	3.8	57.7	32.7	6. حجم المقررات الدراسية تتناسب مع السعة الزمنية في الحاضرة والفصل الدراسي.	
3.08	0.0	3.8	40.4	21.2	28.8	5.8	7. حجم المقررات الدراسية تتناسب وفترات الطلب العلمية.	
2.83	0.0	-	28.8	30.8	34.6	5.8	8. المقررات الدراسية تبني التفكير والتحليل المنطقي والنقد لدى الطلاب.	
2.37	0.0	-	25	13.5	34.6	26.9	9. من ضمن المقررات الدراسية إجراء بحث تخرج يوجه نحو المشكلات العلمية.	
2.69	0.0	1.9	23.1	32.7	26.9	15.4	10. يتم إعداد المقررات المحاسبية وفق لخطة علمية محددة ومعايير موضوعة مسبقاً.	
2.85	0.0	3.8	32.7	17.3	36.5	9.6	11. المقررات الدراسية تؤهل الطلاب لسوق العمل المهني المطلوب.	
2.52	0.0	-	21.2	19.2	50	9.6	12. المقررات الدراسية كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل (المهارات والخبرات الازمة).	
2.54	0.0	1.9	25	15.4	40.4	17.3	13. لا يتم الاعتماد في تدريس المقررات الدراسية لطلاب على أساليب التقين والملخصات.	
2.15	0.0	1.9	9.6	19.2	40.4	28.8	14. يتم توفير المراجع الحديثة الخاصة بعلوم المحاسبة بشكل دوري.	
2.08	0.0	-	3.8	21.2	53.8	21.2	15. المراجع العلمية المعده من خلالها المقررات الدراسية والمتوفرة في مكتبة الكلية تلبى الظواهر المنشودة في تربية قدرات الطلاب التعليمية.	
2.17	0.0	-	11.5	17.3	48.1	23.1	16. يتم تطوير المقررات العلمية بشكل دوري كلما دعت الحاجة الي ذلك.	

2.40	0.0	-	13.5	26.9	46.2	13.5	17. المهرات السلوكية والشخصية ومهارات التعامل مع الآخرين.
2.63	0.0	-	21.2	30.8	38.5	9.6	18. يتم استخدام ما يعرف بالتعليم الالكتروني من بين الوسائل المتاحة لتعليم الطلاب.
2.04	0.0	-	9.6	19.2	36.5	34.6	19. يتم تبادل المعلومات حول المقررات الدراسية ومحفوبيها مع الجامعات العربية والعالمية.
1.96	0.0	-	5.8	21.2	36.5	36.5	20. يتم التعاون مع منظمات الأعمال المختلفة من أجل التعرف على احتياجاتها فيما يتعلق بالمواصفات المطلوب توافرها في خريجي قسم المحاسبة.
1.94	0.0	-	7.7	15.4	40.4	36.5	21. يتم التركيز على فكرة إعداد مخرجات جاهزة لسوق العمل عن طريق توجيه الطلاب للتربية الميدانية في منظمات الأعمال قبل تخرجهم.
2.43	0.0						المتوسط العام لجميع المختيرات

وبشكل عام يتبع من الجدول (4) أن كل مستويات الدلالة تساوي قيمة 000.0 وبالتالي فهي أقل من 5%， ما يعني أن الدراسة رفضت فرضية عدم الذي ينص على "المناهج والمقررات التعليمية المحاسبية تزود الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبتها سوق العمل"، وقبول الفرضية البديل الذي ينص على "المناهج والمقررات التعليمية المحاسبية لا تزود الخريجين بكافة المهارات والخبرات التي يتطلبتها سوق العمل".

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

(1) بشكل عام، المقررات والمناهج التعليمية التي يتم تدرسيها لخريجي المحاسبة في مرحلة البكالوريوس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة طرابلس لا تكتسبهم المهارات والخبرات الازمة، ولا تغطي متطلبات سوق العمل، ومن هذه المهارات والخبرات هي:

1) مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المقررات الدراسية.

2) مهارات استخدام الحاسوب في العملية التعليمية.

3) مهارات التفكير والتحليل المنطقي والنقد لدى الطلاب.

4) الاعتماد بشكل كبير على أسلوب التلقين والملخصات.

5) مهارات السلوكية والشخصية ومهارات التعامل مع الآخرين.

6) مهارات البحث وتحليل المشكلات العلمية.

(2) المقررات والمناهج التعليمية التي لخريجي قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تعاني من العديد من المشكلات العلمية والمتمثلة في:

1) تكرار في مفردات المقررات الدراسية مع المقررات الأخرى.

2) المقررات الدراسية التي يتم تقديمها للطلاب لا تعطي لهم أعمق لتخصصات المحاسبة.

3) حجم المقررات الدراسية لا تناسب مع السعة الزئنية في المحاضرة والفصل الدراسي.

4) لا تضمن المقررات الدراسية إجراء بحث تخرج يوجه نحو المشكلات العلمية في تاريخ إعداد الدراسة.

5) لا يتم إعداد المقررات المحاسبية وفق لحظة علمية محددة ومعايير موضوعة مسبقاً.

6) المقررات الدراسية لا تتوهّل الطلاب لسوق العمل المهني المطلوب.

7) لا يتم توفير المراجع الحديثة الخاصة بعلوم المحاسبة بشكل دوري، وإن المراجع المتوفرة

في المكتبة لا تلبّي الطموحات العلمية المنشودة.

8) لا يتم تبادل المعلومات حول المقررات الدراسية ومحتوياها مع الجامعات العربية والعالمية.

9) لا يتم التعاون مع منظمات الأعمال المختلفة من أجل التعرف على احتياجاتهما فيما يتعلق بالمواصفات المطلوب توافرها في خريجي قسم المحاسبة.

(3) لا يتم استخدام التعليم الإلكتروني من بين الوسائل المتاحة لتعليم الطلاب، باستثناء الفصل الأول في الدراسة الذي طبق في فترة جائحة كورونا.

توصيات الدراسة:

1) إعادة النظر بشكل كامل في المقررات والمناهج الدراسية بما تتوافق وتناسب مع اكتساب المهارات

والخبرات الالزامية التي تدرس لخريجي قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

2) ينبغي أن يتم دراسة سوق العمل ومتطلباته بحيث تتناسب مع المقررات والمناهج التعليمية لخريجي

قسم المحاسبة.

3) ينبغي أن تسعى المؤسسات التعليمية من خلال التعاون مع الجامعات العربية والدولية من أجل تطوير المقررات والمناهج العلمية وفقاً لأسس علمية واضحة ومناسبة لطلبة البكالوريوس في الجامعات

الليبية.

4) أن يتم التعاون مع منظمات الأعمال المختلفة من أجل التعرف على احتياجاتها فيما يتعلق

بالمواصفات المطلوب توافرها في خريجي قسم المحاسبة.

5) ينبغي أن يتم اعتبار وسيلة التعليم الإلكتروني من بين الوسائل المتاحة لتعليم الطلاب، بما لا يخل

بأهمية توصيل المعلومة وأكتساب المهارات والخبرات الالزامية التي ينبغي أن تكتسب من قبل الخريجين.

المراجع:

1) أبو فارس، رندة عطية (2007). التعليم المحاسبي المهني- الواقع وسبل التطوير، المؤتمر

ال العالمي الثاني حول التعليم المحاسبي واقعه وإمكانية تطويره، طرابلس - ليبيا.

2) الحبيطي، قاسم محسن (2003)، متطلبات سوق العمل من خريجي كليات الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص، الملتقي العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، سوريا.

- of
s:
of
- 3) مختار أبوزريدة (2001)، علم المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، المكتبة الجامعية غريان، ليبيا
الصفحة
- 4) احمد ابراهيم قديل (2010)، المناهج الدراسية الواقع والمستقبل، مصر العربية للنشر
والتوزيع، القاهرة.
- 5) اشميلا، ميلاد رجب، & الطرلي، محمد مفتاح (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم
المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة
بجامعات الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية- كلية الاقتصاد والتجارة_ زلiten، جامعة
المرقب، العدد الأول، 292-254.
- 6) الدالي، محمود محمد (2003). دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي
أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة: طرابلس، أكاديمية الدراسات
العليا.
- 7) الفطيمي، محمد مفتاح (2010) "دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات الالزمة
لسوق العمل"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراته ليبية، 1-16.
- 8) الكيلاني، الكيلاني عبد الكريم (2000) "التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية
والاجتماعية في ليبيا" مجلة البحث الاقتصادي، بنغازي، مركز البحث الاقتصادي، المجلد
الحادي عشر(العددين الأول و الثاني، 2000)، ص ص 35-20.
- 9) الجحدلي، أبرار عبيد و عبد الرحمن، نجلاء ابراهيم (2019). مدى ملائمة التعليم المحاسبي في
الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل: دراسة استكشافية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
والقانونية، 3(2)، 46-82.
- 10) خالد خميس السر، أساسيات المناهج التعليمية، جامعة الأقصى غزة فلسطين 2018.
- 11) دمنهوري، هند محمد الشيخ (2013). "أسباب عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات
سوق العمل السعودي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جدة 27(1)، 225-
169.
- 12) رشوان، عبد الحمن (2017) أثر استخدام الشبكات الاجتماعية في التعليم المحاسبي على تنمية
مهارات الطلبة لتلائم متطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية، مجلة
دراسات وأبحاث، جامعة الجفالة، بالجزائر، 26(1)، 28-1.
- 13) صلاح عبد الحميد مصطفى (2015)، المناهج الدراسية عناصرها وأسسها وتطبيقاتها، دار
المريخ السعودية.
- 14) عجيبة، محمد و قبيح، أحمد (2016). مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات
طلبة أقسام المحاسبة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 1(3)، 37-47.
- 15) فؤاد محمد موسى (2001) المناهج أسسها / عناصرها / تنظيمها، المنصورة مصر.
- 16) محمد، فتح الإله محمد (2016) مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية
ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة والإتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب العمل
وأعضاء هيئة التدريس، الخرطوم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد(9)،
العدد(23)، 213-191.
- 17) مطر، محمد، وأخرون (2015) الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط
المنصوص عليها في معيير التعليم المحاسبي الدولي، عمان، جمعية المحاسبين القانونيين
الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر: نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقير،
10-9 أيلول 2015.
- 18) د.مفتاح سالم أبو غالبة وأخرون، معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، مجلة
العلوم الاقتصادية والسياسية كلية الاقتصاد والتجارة العدد العاشر ديسمبر (2017).

- 19) Alfatiemy, M. M. Norwani, N. M. & Yusof, R. 2012. The Impact of Teaching Resources on the Use of Different Teaching Methods: Libyan Accounting Graduates' Perceptions. International Journal of Economics Business and Management Studies, 1(3), 76-85.

